الإغاثة هنا... والمجاعة أيضاً

حمّور زيادة

بعد أشهر من الشدّ والجذب، تمكّنت قوافلُ الإمداد الغذائي من عبور الحدود التشادية السودانية حاملةً المعوناتِ للمحتاجين.

في فبراير/ شباط الماضي، أعلن قائد الجيش، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في خطاب عامّ بمدينة الدبة، شمال السودان، أنّه لن يسمح بمرور الإغاثة من المنظّمات الدولية إلى أماكن سيطرة مليشيا الدعم السريع إلا بعد «وقف هذه الحرب ودحر هؤلاء المتمرّدين المجرمين من بيوت المواطنين والمؤسّسات الحكومية والخدمية، ومن كلّ المدن التي قاموا بنهبها واحتلالها في نيالا والجنينة ومدني والخرطوم وإرجاع كلّ المنهوبات التي سرقوها»، حسب تصريحه.

لم يمرّ رفْضُ دخول الإغاثة إلى المواطنين المدنيين في مناطق سيطرة قوّات الدعم السريع من دون جدل كبير. فحتى داخل البلد، الذي تمزّقه الحرب الأهلية، وجدَ موقفُ الجيش تأييداً من بعض، ورفضاً من بعض آخر. لكنّ ذلك كلّه انتهى بمكالمةٍ بين وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن وقائد الجيش السوداني. تمّت الموافقة بعدها على دخول قوافلَ المعوناتِ المُكدّسةِ في الحدود لستّة أشهر.

لم ترض موافقة قائد الجيش على دخول قوافلَ المساعداتِ قوّات الدعم السريع، فصرّح ناطقها الرسمي بأنّ المعبر الحدودي تحت سيطرة قوّاته، وأنّ قائد الجيش يتكسّب سياسياً بهذا القرار. الغضب/ الغيرة التي أصابت المتحدّث باسم المليشيا سببها أنّ الترحيب الدولي بموافقة البرهان بدا مكافأةً لعدم الحضور إلى مفاوضات جنيف. وقد كانت قوات الدعم السريع قد بنت آمالاً عريضةً على تعنّت الجيش، لكن الموافقةَ التي أتت متأخّرةً أظهرت أنّ الجيش ما زال يمتلك بعض المرونة.

عبرت مساء الثلاثاء الماضي أوّل شحنةٍ من الإغاثة المُقدّمة من برنامج الأغذية العالمي، تحمل الذرة والبقول والزيت والأرز إلى 13 ألف شخص مُعرّضين لخطر المجاعة بغرب دارفور. وبحسب تصريحات البرنامج، فإنّ إمدادات غذائية وعلاجية لنحو خمسمائة ألف شخص جاهزةٌ للتحرّك بسرعة عبر الطريق الذي أعيد فتحه أخيراً. كان يمكن إنقاذ الذين ماتوا جوعاً في الأشهر الستّة الماضية كلّهم لو دخلت القوافل المحجوزة على الحدود في صراع الاعتراف بالسلطة. وما زالت شاحنات الإمدادات تواجه خطرَ الاعتداء عليها، إذا لم تتوقّف العمليات العسكرية في المنطقة.

قالت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي سيندي ماكين: «إنّ إعادة فتح المعبر أمر بالغ الأهمية للجهود المبذولة لمنع انتشار المجاعة في مختلف أنحاء السودان، ولا بدّ أن يظلّ المعبر قيد الاستخدام لتوصيل المساعدات المُنقِذة للحياة إلى ملايين الأشخاص المحتاجين بشدّة». وأضافت: «نحن في حاجة ماسّة للوصول إلى كلّ ركن من أركان السودان بالمساعدات الغذائية، وهذا يتطلّب فتح الممرات الإنسانية وجميع المعابر الحدودية حتّى تتمكن وكالات الإغاثة من جلب الإمدادات كلّ يوم. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتجنّب المجاعة على نطاق واسع».

لكن هذا تحديداً يبدو أنه ما تخشاه بورتسودان. فمن ناحية، لا يثق الجيش السوداني في عمليات الإغاثة الدولية، وينظر إليها بريبة، كما أنّه لا يستطيع منح إذنٍ بلا قيودٍ لأيّ وكالة إغاثة بالدخول من المعابر كافّة، ولا يمكن توقّع ذلك منه. ومن ناحيةٍ أخرى، هو لا يُصدّق ما يقال عن المجاعة (!) فعلى عكس التقارير الدولية التي تُحذّر من المجاعة المقبلة، تشكّك الحكومة العسكرية في أنّ نصف عدد سكان السودان (25 مليوناً)، يواجهون الجوع الحاد. يُؤكّد وزير الخارجية السوداني في حسم: «السودان لا يواجه مجاعةً وشيكةً». أمّا وزير الزراعة فذكر أنّ عددَ من يعانون جوعاً كارثياً هم 755 ألف شخص، وهذا العدد «ليس كبيراً مُقارَنة بعدد سكان السودان»(!)

تشكو المنظّمات الدولية من ضعف الاستجابة للوضع في السودان الذي وصف بالكارثة الإنسانية الأكبر حالياً في العالم، وتتوقّع أنّ الكارثة عندما تحلّ فلن يكون هناك وقتٌ للتدخّل الفعّال بعدها، فبعض تقديرات الخبراء تتوقّع وفاةَ الملايين جوعاً داخل السودان في نهاية سبتمبر/ أيلول المقبل، لكن كيف يستجيب العالم وصاحب الشأن ينكر(!) نحن إذاً أمامَ كارثةٍ لا يبدو أنّ أحداً يهتمّ بها كثيراً.

ومع دخول قوافل الإغاثة، ليس من المتوقّع أن تعبر الإقليم بسلام من دون أن تهاجمها مليشيا الدعم السريع، التي يعتبر مقاتلوها كلّ ذي قيمة غنيمةً مباحة. لكن لا يملك العالم إلّا التجربةَ مرّة بعد مرّة، في محاولة لإنقاذ أيّ روح يمكن إنقاذها.

كورسك... اختبار الدعم الغربي لأوكرانيا

باسل الحاج جاسم

في تحوّل دراماتيكي للأحداث، بعد فشل هجومها المضادّ العام الماضي، قرّرت أوكرانيا تغيير تكتيكاتها وشنّ هجوم استباقي في الأراضي الروسية، في عملية كورسك التي تمثّل تحوّلاً كبيراً في سير العمليات القتالية، إذ انتقلت المبادرةُ من الجانب الروسي إلى الجانب الأوكراني. وتسلّط هذه الخطوة الجريئة الضوءَ على القدرات العسكرية الأوكرانية في التكيّف مع الظروف المُتغيّرة.

تثير النجاحات الأولية، التي حقّقتها كييف في هذا الهجوم تساؤلاتٍ عن مستقبل الصراع، وتفتح البابَ أمامَ سيناريوهاتٍ جديدةٍ لم تكن في الحسبان، فالواضح أنّ الهجومَ الأوكراني على كورسك ليس مُجرّد عمليةٍ عسكريةٍ عابرةٍ، بل قد تكون له تداعياتٌ بعيدةُ المدى على مسار الحرب بأكملها. يمثّل هذا الحدث تحدّياً كبيراً للقيادة الروسية، كما أنّه يزيد من الضغوط على الغرب لتقديم مزيد من الدعم العسكري والسياسي لأوكرانيا، ويأتي في سياق الصراع السياسي والدبلوماسي المستمرّ بين موسكو وكييف، وبين موسكو والغرب.

كان للهجوم الأوكراني داخل الأراضي الروسية أثرٌ بالغٌ في تحوّل مسار الحرب، فمن ناحية، عزّز الروحَ المعنويةَ للجيش الأوكراني، وبعث رسالة قويةً للغرب بشأن قدرة أوكرانيا في المبادرة الهجومية. ومن ناحية أخرى، أثار هذا الهجوم ردّات فعل متباينة في روسيا، فأدّى إلى حالةٍ من القلق والتوجّس. ورغم ذلك، فإنّ استدامة زخم هذا الهجوم ونجاحه في المدى الطويل مرتبطان بشكل كبير بمدى استمرار الدعم الغربي العسكري والسياسي.

وصحيح أنّ هجوم كورسك أظهر قدرةَ كييف على الدفاع عن نفسها، إلّا أنّ هذا التصعيد العسكري قد يُؤدّي إلى ردّات فعل روسية عنيفة، ما يزيد من حدّة الصراع، ويُهدّد بجرّ المنطقة إلى أتون حرب أوسع نطاقاً. وبالتالي، يتوقف نجاح هذه العملية على عوامل عدّة، أبرزها تقديم أسلحةٍ غربيةٍ مُتطوّرةٍ لأوكرانيا، وتجنّب التصعيد المُتهوّر من الطرفَين. وأثار توغّل أوكرانيا في كورسك ضجّةً إعلاميةً واسعةً، فأظهر مدى تصعيد الصراع وتوسّع رقعة المعارك، وتباينت الآراء حول أهدافه وتأثيره، وهذا الحدث قد ألقى بظلاله على مسار الصراع، إلّا أنّه من المُبكّر جدّاً استخلاص النتائج النهائيةِ لهذه العمليةِ العسكريةِ المُعقّدة، وتعتمد على العديد من المتغيّرات الداخلية والخارجية.

دحضت أوكرانيا الاعتقادَ السائدَ أنّ التكنولوجيا الحديثة قد قضت على عنصر المفاجأة في الحروب، وأنّه حتّى في عصر الذكاء الاصطناعي والطائرات من دون طيّار، لا يمكن التنبّؤ بتحركات العدوّ كلّها، وعنصر المفاجأة لا يزال سلاحاً قوياً في ترسانة أيّ جيش.

قد يكون توغّلُ القوّات الأوكرانية في كورسك بمثابة سيفٍ ذي حدّين، فبينما تسعى كييف إلى تحقيق انتصارات ميدانية، فإنّها تُخاطر بتقويض مكاسبها في مناطقَ أُخرى، فإذا لم تتمكّن من إجبار روسيا على تغيير استراتيجيتها، فإنّها ستكون قد استنزفت مواردَها العسكريةَ وأضعفت قدرتَها في الدفاع عن المناطق الأكثر أهمّية في شرق أوكرانيا، ممّا قد يُؤدّي إلى خسائرَ إقليميةٍ كبيرةٍ.

أجبرت إعادةُ تمركز القوّات الروسية في كورسك الزحفَ الأوكراني على التباطؤ، محوّلةً زخم الهجوم الأوّلي إلى صراع استنزاف، وأفشلت المحاولة الأوكرانية السريعة في تحقيق اختراق حاسم في هجومها المفاجئ، وأظهرت هذه المواجهة أنّ أيّ تقدّم مستقبلي في المنطقة سيتطلّب من القوّات الأوكرانية بذل جهود مضاعفة في مواجهة دفاعات روسية أكثر تحصيناً ومرونةً.

تتصاعد حدّة الصراع في أوكرانيا بشكل مُتسارع، فتتبادل القوّات الأوكرانية والروسية الضربات في جبهات متعدّدة، ففي الوقت الذي تسعى فيه القوّات الأوكرانية إلى توسيع رقعة العمليات، تشن القوّات الروسية هجماتٍ متتاليةً في شرق أوكرانيا، وقد أضافَ هجوم كورسك مزيداً من الوقود إلى نيران الحرب، ما يُشير إلى أنّ الأوضاع قد تزداد تعقيداً في الفترة المقبلة.

(كاتب عربي في أستانة)

سعيٌ أميركي إلى إدامة أزمة السودان

محمود الريماوي

رغم ما بدا عليها من سلبيةٍ شكلاً، فإنّ لخطوة قيادة الجيش السوداني بالامتناع عن المشاركة في لقاء جنيف ما يُسوّغها. ورغم هذه المقاطعة، أصرّت الولايات المتّحدة على عقد اللقاء في زمانه (14 أغسطس/ آب 2024)، ومكانه (جنيف)، وبحضور ممثّلي قوّات الدعم السريع، وبرعاية أميركية وسعودية، وبحضور الاتّحاد الأفريقي ومصر والإمارات والأمم المتّحدة بصفة مراقبين، مع غياب جامعة الدول العربية أو تغييبها.

وعَزَت قيادة الجيش السوداني عزوفها عن المشاركة في اللقاء إلى سبب رئيس، يتمثّل في الحاجة إلى تنفيذ قرارات إعلان جُدّة (مايو/ أيّار 2023) قبل عقد أيّ لقاء جديد. وأوضح بيانٌ صادرٌ عن رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش، عبد الفتاح البرهان، أنّ إعلان جُدّة يُلزم قوّات الدعم السريع بالخروج من منازل المواطنين والأعيان المدنية، في ولايات الخرطوم والجزيرة وسنار ودارفور، وكذلك من المؤسّسات الحكومية، وهو ما لم تمتثل له تلك القوّات، كما لم تلتزم بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في 13 يونيو/ حزيران 2024، القاضي بإنهاء حصار الفاشر، عاصمة إقليم شمال دارفور، ووقف قصف المدنيين وقتلهم وتدمير المستشفيات. ومن أسباب أخرى للامتناع عن المشاركة أنّ مجلس السيادة طلب أن يسمّى «وفد السودان» أو «وفد الحكومة السودانية»، غير أنّ الداعين إلى لقاء جنيف اكتفوا بتسمية الوفد «الجيش السوداني»، وهو ما اعتبره مجلس السيادة محاولةً لوضع قيادة الجيش في كفّة مساويةٍ لكفّة قوّات الدعم السريع، وهو ما رُفِض. وهكذا، عُقِد اللقاء بمشاركة طرف واحد، هو «الدعم السريع». وكانت قيادة الجيش قد وافقت على فتح معبر أدري في الحدود مع تشاد ثلاثة أشهر لغايات إنسانية، ومن باب التجاوب مع الدعوات الأممية إلى فتح معابرَ، علماً أنّ التحفّظ على فتح معبر أدري مردّه الشكوك الرسمية بأنّه معبر لتهريب أسلحة.

وقد صدر عن اللقاء بيانُ الثلاثاء الماضي (20 أغسطس/ آب 2024)، رحّبت به الدول الخمس، مع الأمم المتّحدة والاتحاد الأفريقي، بقرار فتح معبر أدري الحدودي من تشاد إلى شمال دارفور للأشهر الثلاثة المُقبلة، وتابع البيان «ستمكّن هذه القرارات البنّاءة من كلا الطرفَين دخول المساعدات اللازمة لوقف المجاعة، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة في دارفور وخارجها». وذكر البيان أنّ «على الأطراف التواصل الفوري والتنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني لتفعيل هذه الممرات بكفاءة للوصول المستدام للمساعدات من دون عوائق». ولفت مُوقّعو البيان إلى أنّه «على المجتمع الدولي والمنظّمات الإنسانية اغتنام هذه الفرصة لنقل المساعدات، وإنقاذ الأرواح، وخصوصاً للفئات الأكثر ضعفاً». غير أنّ البيان لم يلامس لُبّ المشكلة المتمثّل في النزاع المسلّح الذي أزهق أرواح 18 ألف ضحيةٍ مع عشرات آلاف من الجرحى وملايين النازحين، وبينما ترتدي المساعدات أهمّيةً بالغةً مع بدء تفشّي المجاعة وانتشار وباء الكوليرا، فإنّ مواجهة هذه التحدّيات الجسيمة تستلزم إنهاء النزاع المسلّح وتجنيب المدنيين خطرَ الموت بنيران الحرب.

وبينما كانت الحاجة قائمةً للبناء على إعلان جُدَّة (رعته السعودية وأميركا) وضمان تنفيذه، فقد تم الانتقال أو القفز إلى صيغةٍ جديدةٍ هي صيغة لقاء جنيف الموسّع، وهو ما فشل الجانب الأميركي في تبريره، كما تذكُر تصريحات صادرة من مجلس السيادة. وقد وصفت الولايات المتّحدة مباحثات جنيف بشأن الحرب في السودان بأنّها «نموذج جديد تريد مواصلة البناء عليه»، مُؤكّدة أنّ هدف المباحثات «توسيع نطاق إيصال المساعدات وإعادة فتح الممّرات الإنسانية»، ووصف المبعوث الأميركي إلى السودان توم بيرييلو في مؤتمر صحافي بجنيف الاثنين الماضي (19 أغسطس) المحادثاتِ بأنّها «نموذجٌ جديدٌ» لمحادثات السودان، قائلاً: «نريد مواصلة البناء على ذلك». وهو ما يعيد إلى الأذهان السلوك الأميركي تجاه الحرب على غزّة، فقد دأبت واشنطن في الأشهر الأولى للحرب على التصريح بأهمّية إيصال المساعدات الانسانية إلى القطاع، الذي كان يشهد أشدّ الفصول دموية من حرب الإبادة، وبدلاً من العمل على وقف إطلاق النار نقطةَ انطلاقٍ لأعمال الإغاثة، وتسهيل وصول المساعدات، اكتفت واشنطن بالحديث فترةً طويلةً عن المساعدات. وفي المحصّلة، وصل النزر اليسير من هذه المساعدات بفعل العرقلة الاسرائيلية، وجرت مسرحية الرصيف العائم، فيما تواصلت المجازر اليومية بحقّ المدنيين (وما زالت). شيءٌ من ذلك تكشف عنه المُقاربةُ الأميركيةُ للنزاع في السودان، فهناك فصلٌ مُتعمّد بين وجوب إيصال المساعدات ووجوب توقّف النزاع المسلّح وذلك من أجل أن تصل المساعدات، ولكي تنشط أعمال الإغاثة في أجواء آمنة، ولكي يتمكّن ملايين النازحين من العودة إلى ديارهم، وإعادة بناء ما هدّمته الحرب من بيوتٍ ومرافقَ حيويةٍ وبنيةٍ تحتيةٍ.

> **يُخشى أن تسعى واشنطن لإدارة الأزمة في السودان وفق «النموذج الجديد»، بالتركيز الأحادي على الجانب الإنساني**

والخشية الآن أن تسعى واشنطن لإدارة الأزمة في السودان، وإلى أمد طويل، وفق ما تسمّيه «النموذج الجديد»، وذلك بالتركيز الأحادي على الجانب الإنساني والممّرات الإنسانية، وإغفال الجانبين، السياسي والعسكري، أو وضعهما في مرتبةٍ مُتأخّرةٍ من الاهتمام، مع تجاهل أنّ قوّات الدعم السريع (أو الجنجويد)، لا تحظى بأيّ شرعيّة، وما ارتكبته هذه القوّات من تعدّياتٍ جسيمةٍ على المواطنين والمرافق المدنية والحيوية يزيد من لا شرعيتها. وعدا ذلك، يتجاهل «النموذج الأميركي» الجديد القوى السياسية والاجتماعية السودانية، ورؤاها نحو الحلّ المنشود، ويُهدّد بتفكيك المؤسّسة العسكرية والدولة السودانية. ولعلّه من المفيد هنا الإصغاء لشهادة فائقة الأهمّية للروائي السوداني، عبد العزيز بركة ساكن، الذي قال: «أولاً أنا مع شعار (العسكر للثكنات والجنجويد ينحلّ)، وهو شعار معظم السودانيين وشعار المرحلة، وأيضاً ضدّ الحرب، ومع الوقف الفوري لهذه المأساة». وأضاف «من المنطقي أن نحافظ على الجيش السوداني. نعم، بكل سوءاته، وهو جيشٌ تاريخه وسمعته في السودان ليست حسنة، فقد أدار الحروب في بقاع السودان كلّها، وارتكب كثيراً من المجازر في الجنوب ودارفور وجبال النوبة، ولكنه رغم ذلك يظلّ المؤسّسة العسكرية التي يجب أن نبني عليها في المستقبل جيشاً عقيدته القتالية وطنية، جيشاً غير مُؤدلَج وبعيداً من السياسة والانقلابات، وموقعه هو الثكنات، وليس غرف الوزارات والعمل في التجارة وإدارة المعارك السياسية والانحيازات». وختم «إذا فرّطنا في هذا الجيش لمصلحة مليشيات الجنجويد ذات التكوين القبلي فإنّنا سنفرط في دولة المستقبل، فالمليشيات لا يمكنها أن تصبح جيشاً وطنياً، ولا نواةً لجيش وطني، نسبة لتكوينها القبلي المُعقّد. إذن، يجب أن تتوقف الحرب الآن، وتُسلّم السلطة لجماهير الشعب، ويُكوّن جيش واحد يضمّ جنود الحركات المسلّحة كلّهم، وأيضاً مليشيات الجنجويد، ويتم تأهيل الجميع بعقيدة قتالية وطنية».

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير **كيغل كارتونز**

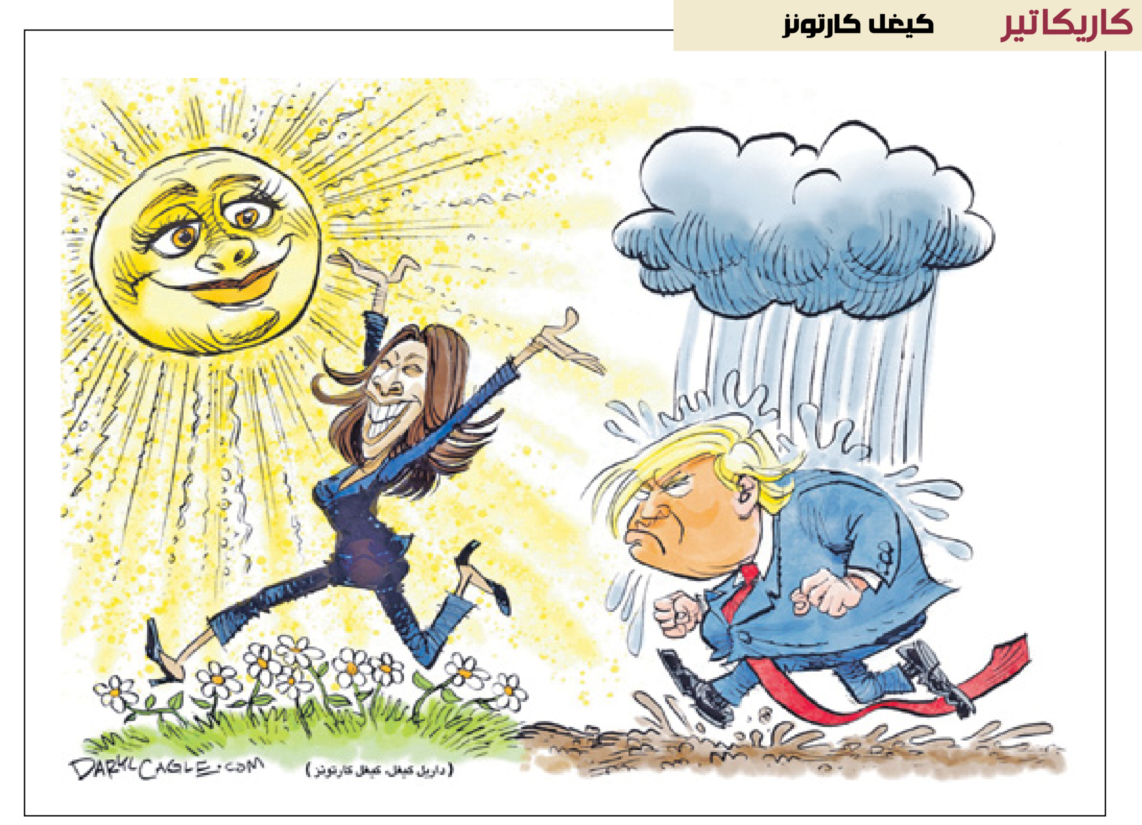

(داريل كيغل، كيغل كارتونز)

ليست حرباً أهليةً في سورية

أحمد مظهر سعدو

تناقلت منصّات ووسائل تواصل أخيراً فكرةً مفادها بأنّ ما جرى في سورية خلال 13 سنة خلت من عمر ثورة الشعب السوري كانت بمثابة حربٍ أهليةٍ، وأنّها التي أدّت إلى هذه المآلات، من العثار الكبير والتعثّر، وأنّ الوصف «ثورة»، بناءً على ما حدث، ينافي الحقيقة. ويرى هؤلاء أن الاندراج في العمل المسلّح، وما قبله وما بعده، يدفع إلى ضرورة إعادة قراءة ثورة السوريين (ثورة الحرّية والكرامة)، ومن ثمّ إعادة تصنيفها وفق سمات الحرب الأهلية، وما يندرج في أتونها، وتحت مسمّياتها ونواتجها. وسواء كان هذا الطرح الجديد ينبع من نيّة حسنة وطيبة، بلا غايات أو أهداف سالبة، أم أنّه يدخل في سياق نسف الأرضية الوطنية الديمقراطية الشعبية السورية، ومحاولة تشويه وشيطنة ثورة مارس (2011)، النتيجة واحدةٌ، وهي إيصال المتابعين والمهتمّين إلى أنّ سمةَ الحرب الأهلية هي الصفة الأكثر مصداقيةً وانطباقاً على الواقع، في ملاذات هذا التوصيف، وصولاً إلى عملية لجم الحالة الثورية الوطنية، وتسويد صفحتها (جعلها سوداء)، ودفعها إلى ما يريده نظام الفاشيست الأسدي وداعميه من إيرانيين وروس ومَنْ لفّ لفيفهم. لكن، إذا أردنا الغوص موضوعياً وعلمياً في سياقات البحث وتعريف مصطلح الحرب الأهلية، وهل ينطبق بالضرورة على ما جرى في سورية منذ 13 عاماً ونيّف، تتمظهر لدينا أمور عديدة، منها أنّ الحرب الأهلية تحاجز وتضادّ وانقسام مجتمعي شاقولي، يُؤدّي، بالضرورة، إلى فتح باب الحرب والاقتتال الداخلي على مصراعيه، وفق أجندة الانقسامات الممكنة والمتاحة، حسب كلّ مجتمع، وحسب كينونة الواقع المجتمعي، إثنياً كان أو طائفياً أو حتّى حزبياً وتنظيمياً. فهل كانت ثورة السوريين قد اندرجت وفق هذا المعطى وهذا التعريف؟ وهل يمكن أن نصنّف ثورةً سلميةً، كما سبق أن بدأت، وانتفض المشاركون فيها في وجه الطغيان الأسدي، الذي خطف الوطن السوري وألغى السياسة من المجتمع، وزجّ المُعارضِين والمُختلفين معه في الرأي في سجون الموت وأقبيته، ثمّ هجّر (قسرياً) كلّ من يعارضه خارج حدود الوطن. هل يمكن أن نصنّف هذه الثورة الشعبية العارمة التي شارك فيها أفراد من فئات الشعب السوري كلّها، بل من طوائفه كلّها، وتلاوينه وأديانه، ومن إثنياته وتكويناته كلّها، من عرب وأكراد تركمان وشركس وأرمن وآشوريين وكلدان وسواهم، بل من القوى والأحزاب والأيديولوجيات كلّها، الموجودة في سورية، حتّى إنّ آلافاً من البعثيين انضمّوا إلى ثورة السوريين، وراحوا يدعمون الانتفاض الجماهيري، كما شاركت العشائر العربية، وغير العربية. فالقضية بوضوح كانت بين شعب سوري مهدور ومستلب، ويجري قمعه واستغلاله، ونظام وعصابة سياسية (قروسطية) متخلّفة، ترفض سياقات الدولة المدنية، ودولة المواطنة، وتناكف وتقمع الدولة الوطنية الديمقراطية، وتنهب خيرات الوطن كلّها، وتبيع السيادة الوطنية، عبر الدور الوظيفي، الذي مشي في هديه حافظ الأسد، ثمّ وريثه/ ابنه بشار الأسد، خلال أكثر من 50 سنة مضت، منشئاً جمهوريةَ الخوف والقمع، ليكون الوطن كلّه إرهاباً منظّماً من أجهزته، مُستمرّاً في كمّ الأفواه وإلغاء أيّ وجود للحرّيات، أيّ حرّيات. المسألة ببساطة ووضوح كانت هكذا.

وعلى هذا المنوال، سار في شوارع دمشق وحلب وحماة ودرعا، والمحافظات كلّها، ملايين السوريين المُنتفضِين ضدّ الطغيان الأسدي، واستُشهد في ساحات الاعتصام والثورة مئات آلاف السوريين، بل وصل عددهم إلى أكثر من مليون شهيد، ضحايا من كلّ الطوائف والإثنيات، وكان ذنبهم أنّهم خرجوا إلى الفضاء الشعبي والشارع، يعارضون عصابة الأسد، ومن يدعمها، فاستقدم نظام الأسد المليشيات من إيران ولبنان والعراق والباكستان وأفغانستان، ثمّ جاء بالقوّات النظامية من روسيا، أواخر سبتمبر/ أيلول 2015، لتقمع المتظاهرين، وقتل من ينادي بالحرّية، من أجل بقاء نظام سياسي قمعي، ينفّذ أجندات عصابته ضمن حالةٍ تخادم مع نظام إيران/ الملالي، وكذلك روسيا وسواها. لم تكن ثورة السوريين في يوم تدخل في سياق الحرب الأهلية، ولن تكون، إذ يمتلك الشعب السوري الوعي العقلاني والوطني الديمقراطي، الذي يمنع الانجرار الخَطِر نحو حربِ أهليةٍ لا تبقي ولا تذر.

> **يمتلك الشعب السوري وعياً وطنياً ديمقراطياً يمنع الانجرار الخَطِر نحو الحرب الأهليَة**

وهذه في الواقعُ حقيقةٌ تفقأ العين، لمن لم يرَ بعد ماهيّة ما جرى (ويجري) في سورية، وما زالت قوى المُعارضة والثورة السورية تضمّ بين ظهرانيها سوريين من الطوائف والإثنيات كلّها، وهكذا كانت سورية في طول المدى، بدلالة ما جرى منذ أكثر من سنة، يوم انطلقت انتفاضة شعب السويداء وجبل العرب، ضمن خطّ وتخطيط وطني شعبي سلمي ديمقراطي، رحّبت به محافظات سورية كلّها، ودعمته، ثمّ قالت ما قال به العمل الوطني الديمقراطي، هذا العمل الذي يجمع ولا يُبدّد، يُوحّد ولا يُفرّق.

(كاتب سوري)

الحرب وأفول منظمة التحرير الفلسطينية

سمير الزبن

مثّلت منظّمة التحرير الفلسطينية في العقود الستّة الماضية الإطارَ التمثيلي للفلسطينيين في أماكن وجودهم كلّها، وكانت إطارًا معنويًا جامعًا، رغم بعض الصدامات المسلّحة التي شهدتها العلاقات الفلسطينية . الفلسطينية في بعض المراحل. رغم ذلك، وفي مدى تاريخها الحديث، لم تكن للمنظّمة المكانة ذاتها عند الفلسطينيين، خصوصاً في ظلّ تحوّلات خطابها السياسي، الذي أزاحها من مكانها التمثيلي العام واستبدل بها إطارات السلطة المنبثقة عن اتفاقات أوسلو (1993)، إذ أصبحت اليوم شيئًا مختلفاً عمّا كانت عليه في العقود الأولى من سيطرة الفصائل المسلّحة عليها بعد هزيمة 1967، فقد أضعف الانتقال من إطار تمثيلي معنوي شامل إلى سلطةٍ محلّية محدودةِ الصلاحيات هذه المكانة، خصوصاً عند اللاجئين خارج فلسطين، والذين هم الأساس المُكوّن للقضية الفلسطينية، وأصبح مصيرهم في مهبّ الرياح، بعد أن شعروا بتخلّي إطارهم التمثيلي عنهم، والاكتفاء بحلّ جزئي لا يراهم.

تشكّلت منظّمة التحرير في إطار البحث عن كيان تمثيلي للفلسطينيين، الذين خسروا وطنهم بفعل إقامة إسرائيل في أرضهم، وعندما أُقيمت المنظّمة في 1964، بقرار عربي، كانت إسرائيل قد احتلّت جزءاً من فلسطين، وأُقيمت المنظّمة من أجل تحرير هذا الجزء. بعد إنشائها بثلاث سنوات، جاءت هزيمة 1967، واحتلّت إسرائيل ما تبقّي من الأرض الفلسطينية، كما احتلّت أراضيَ دولٍ عربيةٍ مجاورةٍ. وبدأت المتغيّرات التي كرّستها الهزيمة الجديدة تفرض نفسها على المنطقة في زمن قياسي، ليبدأ بعدها مباشرةً البحثُ عن حلولٍ لمشكلة الأراضي التي احتُلّت في تلك الحرب، وهو ما فرض نفسه على المنظّمة بعد سيطرة الفصائل المسلّحة عليها بزعامة حركة فتح. أخذت المنظّمة تعدّل مطالبها السياسية بحكم ضغوط مُتعدّدة، للتكيّف مع شروط الاعتراف بها، ومع شروط الواقع السياسي الجديد. بدأ تعديل الخطاب السياسي في 1974 بالحديث عن إقامة السلطة الوطنية في أراضي العام 1967 مرحلةً انتقاليةً للتحرير الكامل. لكنّ هذا الخطاب الذي بدأ تكتيكيًا لم يلبث أن فرض تكيّفًا جديدًا على الفلسطينيين، بفعل عوامل داخلية، بانتقال مركز الحركة الوطنية إلى الداخل الفلسطيني، بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982، وطرد منظّمة التحرير منها، وبحكم الضغوط الدولية للاعتراف بقرار مجلس الأمن 242 (نصّ على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967 وتحقيق تسويةٍ عادلة لمشكلة اللاجئين) أساسًا لحلّ القضية الفلسطينية بشكل نهائي، بأن يقتصر الحلّ على الأراضي المحتلّة في 1967. وهو ما كان مرفوضاً من المنظّمة، باعتبار هذا القرار يتعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها قضيةَ لاجئين، لا باعتبار القضية الفلسطينية مشكلةَ شعبٍ له حقوقٌ مسلوبةٌ، وله الحقُّ في تقريرِ مصيره في أرضه.

وفي مدى تاريخها، كلّما حلّت نكسةٌ بالمنظّمة تزايدت الضغوط من أجل هذا الاعتراف. استجابت المنظّمة لهذه الضغوط، وإن ببطء، وكانت الذروة الأولى لهذا الاعتراف في 1988، بعد أيام قليلة من إعلان الاستقلال الفلسطيني (نوفمبر/ تشرين الثاني 1988)، في زمن اشتعال الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987). لكنّ هذه الانتفاضة سرعان من انتكست بفعل الاحتلال العراقي للكويت، ما دفع القضيةَ الفلسطينية إلى الخلف في ظلّ احتدام الوضع في الخليج العربي والانشغال بحرب الكويت. بعد تلك الحرب، وفي ظلّ الترتيبات الأميركية الجديدة للمنطقة، طُرح مؤتمر مدريد للسلام العام 1991، ولم تكن منظّمة التحرير، التي تحوّلت جزءًا من النظام العربي الرسمي، ترغب في البقاء بعيدةً عن مفاوضات البحث عن حلّ للصراع العربي . الإسرائيلي. فكان عليها أن تخضع لشروطٍ قاسيةٍ بوصفها أحد الأطراف الخاسرة في حرب الكويت.

جاء الدخول الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد مواربةً عبر الوفد الفلسطيني . الأردني المُشترَك، الذي كان المدخلَ الفلسطيني للاندراج في الترتيبات الجديدة للمنطقة. فتحت المنظمة بابًا تفاوضيًا خلفيًا مع الإسرائيليين في أوسلو. وقد توصّلت هذه القناة إلى ما عُرف باتفاق أوسلو. الذي كرّس القطيعةَ مع التاريخ السابق للمنظّمة، وأظهر أنّ الاتفاقات مع إسرائيل، وفي الجهات العربية كلّها، ستكرّس حدود العام 1967 أساسًا للحلّ النهائي، وهو ما فكَّك التمثيل الفلسطيني فعلياً ببناء السلطة الوطنية الفلسطينية، والتعامل معها بوصفها البديلَ الفعلي لمنظّمة التحرير. ظهر المأزق الفلسطيني الداخلي بظهور تحدٍّ فلسطينيٍّ من خارج أُطر المنظّمة، ممثّلًا بحركة حماس، القطب السياسي الذي نجح في فرض نفسه على الوضع الفلسطيني. وبمشاركتها في الانتخابات عام 2006، والفوز، أصبحت ندّا قويّا. ومع الصدام المسلّح في 2007، طردت حركة فتح من قطاع غزّة، وتحوّلت سلطةً أُخرى في غزّة. مع هذا التحوّل، لم يعد الحديث عن خلافات فلسطينية . فلسطينية، فقد أصبح هناك انقسامٌ فلسطيني لم تتمكّن الساحة الفلسطينية، ولا الوساطات الإقليمية، من معالجته. لقد كان تقدّم «حماس» وتراجع «فتح» مُؤشّراً على تراجع منظّمة التحرير، وفقدانها مكانتها لدى اللاجئين، الذين هُمّشوا تماما في الاتفاقات الانتقالية، وبقيت مكانةُ المنظّمة تتراجع، فقد تبين أنّها غيرَ قادرةٍ على إنجاز حلٍّ في حدود العام 1967، وأصبحت عالقةً في اتّفاقات انتقالية لعقود، ما أفقدها مكانتها، حتّى عند سكّان الأراضي المُحتلّة.

في ظلّ هذه المتغيّرات، وفي ظلّ الوهن والترهّل، الذي أصاب حركة فتح والفصائل الأخرى المُمثّلة في المنظّمة، تحوّلت الأخيرة إطارا واهيا هرما استخداميا يُستدعَى عند الحاجة، ولم تجد الدعوات الفلسطينية كلّها إلى إعادة الاعتبار لمنظّمة التحرير، بصياغة جديدة للمشروع الوطني الفلسطيني، آذانا صاغيةً في أوساط القوى المُشكّلة للمنظّمة، وهو ما جعل منظّمةَ التحرير إطارا مهلهلاً من دون مشروع وطنيٍّ.

> **لم تجد الدعوات إلى إعادة الاعتبار لمنظّمة التحرير، بصياغة جديدة للمشروع الوطني آذاناً صاغيةً، ما جعلها إطاراً مهلهلاً من دون مشروعٍ وطنيٍّ**

انقسمت السلطة بين واحدةٍ في قطاع غزّة، محاصرة من إسرائيل، شهدت أربع حروب/ اعتداءات إسرائيلية خلال العقدَين الأخيرَين، وأخرى في رام الله، ظهرت بوصفها متصالحةً مع الاحتلال عبر التنسيق الأمني. وظهر التناقض، وكأنّ هناك سلطةً في رام الله تستجدي السلام مع إسرائيل من دون أن يستمع لها أحد، وسلطةً في قطاع غزّة اختارت المقاومةُ، ما جعلها تحصل على تعاطفٍ وتأييدٍ فلسطينيين أكبر من سلطة رام الله، وهو ما يعود إلى التعنّت الإسرائيلي، الذي لا يُريد حلّاً مع الفلسطينيين سوى بمزيد من الجرائم في حقّهم.

في الحرب التي انطلقت من «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر (2023)، غابت منظّمةُ التحرير من الساحة السياسية، ولم يعد لها وجودٌ في ظلّ الحرب المُشتعِلة منذ أكثر من عشرة أشهر. وحضرت حركة حماس في المفاوضات المعنية كلّها في الحرب، وهي الجهة المطلوب إبادتها، حسب المطالب الاسرائيلية، وإخراجها من قطاع غزّة نهائيا. ولكن إسرائيل لا ترى أحدا تتفاوض معه من أجل أسراها عند «حماس»، سوى «حماس» نفسها. بالتالي، «حماس» هي اللاعب الأساس في الساحة الفلسطينية اليوم، رغم الجرائم كلّها التي ترتكبها إسرائيل بحقّ الفلسطينيين في قطاع غزّة. وهو ما يعني أنّ المنظّمة باتت إطارا تجاوزه الزمن، إذا لم يجد طريقةً يُدخِل فيها حركة حماس، وهو ما سيشبه دخول الفصائل الفلسطينية للمنظّمة بعد هزيمة العام 1967، وهو ما يعني تغييرا جذريا في المنظّمة، وفي القوى الممسكة بها، وإلّا ستصبح المنظّمة حكومةَ عمومِ فلسطين جديدة.

(كاتب فلسطيني في استوكهولم)

في الصراع الإيراني الروسي على سورية

بشير البكر

ليست التفاهمات الإيرانية الروسية حول سورية في أحسن أحوالها. وهناك عدّة مُؤشّرات تُفيد بأنّها تقترب من لحظةٍ مفصليةٍ، يضع فيها الطرفان كلاهما الأوراق على الطاولة. نقطة البداية هي عدم دعوة إيران لحضور الاجتماع الذي أعلنت عنه روسيا في موسكو، بين الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان ورئيس النظام السوري بشّار الأسد ورئيس الوزراء العراقي محمد شيّاع السوداني. ويُعَدُّ هذا التجاهل المُتعمَّد تجاوزاً لصيغة مسار أستانة، التي بمقتضاها وُضعَت إدارة الوضع السوري بين روسيا وإيران وتركيا، منذ مطلع عام 2017، ورغم أنّها لم تقدّم حلّاً ينهي مأساة السوريين، فإنّها حققت تأمين النظام من الهزّات، ومكّنته من استعادة مساحاتٍ واسعةٍ من الجغرافيا السورية، كان قد فقدها لصالح الفصائل المسلّحة، وكرّست وقف إطلاق نار. وما كان لذلك أن يتمّ لولا التدّخل العسكري الروسي في سبتمبر/أيلول 2015، الذي جاء قبل أسبوعين من انهيار النظام، على حدّ ما جاء في تصريحات عدّة لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف.

زيارة الأسد إلى موسكو قبل شهر، على صلة وثيقة بالتطوّرات بين موسكو وطهران، وجاءت بعد أكثر من عام من سابقتها في مارس/آذار 2023. وكان مُلاحظاً أنّ الكرملين نشر في بيان رسمي بعضَ تفاصيل المحادثات بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والأسد، وركّز في نقطة أساسية تتعلّق بتطوّر الوضع في المنطقة ككلّ، ومن «سوء الحظ، تميل الأمور إلى التفاقم، وهذا ينطبق أيضاً على سورية بشكل مباشر»، على حدّ تعبير بوتين، الذي كان يشير إلى احتمالات توسيع نطاق حرب إسرائيل على غزّة، لتشمل إيران وأعوانها في لبنان وسورية واليمن والعراق.

ويبدو من السياق أنّ موسكو تعارض مشاركةَ النظام السوري في الردّ الإيراني، على اغتيال رئيس المكتب السياسي السابق إسماعيل هنيّة في طهران، لأنّه قد يعرّض نفسه لضربة إسرائيلية تستهدفه مباشرة، وربّما أدّى الأمر إلى وضع القوّات الروسية، التي تحمي النظام، في مواجهة مع إسرائيل، وهذا مخالف لقواعد الاشتباك المعمول بها بين موسكو وتلّ أبيب، في ما يخص مهاجمة إسرائيل لأهدافٍ إيرانيةٍ داخلَ سورية. وحسب ما هو ظاهر من ردّات الفعل، فإنّ الأسد استجاب للتحذير الروسي، وهذا ما يُفسّر عدم بث وسائل إعلام النظام خطابَي الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، اللذين توعّد فيهما إسرائيل بردٍّ مُزلزل على اغتيال القيادي فؤاد شكر. وقد بلغت الرسالة الروسية نصر الله، ما جعله يعلن أنّ النظام السوري غير مُطالبٍ بالردّ العسكريّ على إسرائيل، رغم أنّه من «محور المقاومة والممانعة»، ولكنّه طلب منه «توفير الدعم المعنوي والسياسي والتسهيلات».

لم تعترض موسكو على هجمات إسرائيل المتواصلة على أهدافٍ إيرانيةٍ داخلَ سورية منذ عدة أعوام. وما كان لها أن تتوصّل مع تلّ أبيب إلى قواعد اشتباك تبيح لها ذلك، لو لم تكن مُرحّبة ضمنياً، لأنّ إضعاف إيران عسكرياً في سورية يخدم مصالحَ روسيا، التي استثمرت عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في النظام السوري، ولا تريد أن تخسره من أجل خدمة أجندة إيران. وجاءت تداعيات حرب إسرائيل على غزّة كي تظهر مدى التباين بين المصالح الروسية والإيرانية في سورية، والتقارب بين روسيا وتركيا وبعض الأطراف العربية، التي أبدت استعدادها للتطبيع مع النظام السوري، في حال قام بخطوات تبعده عن طهران، بما في ذلك تسديد ديونه، التي قدّرتها وثيقةٌ حكوميةٌ (مصنفةٌ سرية) صادرة عن الرئاسة الإيرانية، جرى تسريبها في أغسطس/آب الماضي بـ50 مليار دولار، تريد طهران استعادتها في شكل استثمارات، ونقلٍ للفوسفات والنفط والموارد الأخرى إلى الحكومة الإيرانية في مدى 50 عاماً، وهذا أحد أكثر الأسباب أهمّية للصراع الروسي الإيراني.

الجيش العراقي... عائد؟

بيار عقيقي

ما الذي حصل فجر الخميس الماضي في العراق؟ هل هو اشتباك «عابر» بين الجيش العراقي وإحدى فصائل هيئة الحشد الشعبي على أحقية الشرعية والنفوذ في أرضٍ عراقيةٍ، أم أنّ لحظة غضب طغت على أفراد، صودف أنّهم جنود عراقيون وعناصرٌ من الحشد الشعبي، على حاجز في ضواحي مدينة كربلاء؟

في الحالتين، ينتقل العراق إلى مرحلة أمنيّة ثالثة بعد الغزو الأميركي له في عام 2003. وإذا كانت المرحلة الأولى تمحورت حول الغزو نفسه، طوال العقد الأول من القرن الحالي، فإنّ المرحلة الثانية تماهت مع صراع الهُويّات المناطقية والطوائفية في العراق، بما أفضى إلى نشوء معسكرات مُتطرّفة مذهبياً وطائفياً. غير أنّ المرحلة الثالثة، والتي لاحت إرهاصاتها الأمنية الأولى فجر الخميس الماضي، أظهرت أنّ في العراق صراعاً مولوداً منذ ثورة أكتوبر/ تشرين الأول (2019) في بغداد، الرافضة للشعارات المُتطرّفة أولاً، وللفساد المستشري بصورةٍ غير معقولة في البلاد ثانياً، ولتحكّم كلّ من هو خارج الشرعية بقرار الشرعية ثالثاً.

في المقابل، على مدار السنوات العشر الماضية، كُرّس تراجع دور الجيش العراقي في عام 2014 بتراجع وحداته من الموصل بما سمح بتمدّد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، إلى الحدّ الذي أمسك فيه الحشد الشعبي بالأرض. وبما أنّه «من يمسك الأرض يمسك القرار»، تحوّل الحشد الشعبي إلى المباني الرسمية في المنطقة الخضراء في بغداد، سامحاً بنموّ نفوذ الآتين من خارج الشرعية الأمنية تحت حُجّة «الضرورات تبيح المحظورات». مع ذلك، وجد الجيش العراقي ثغرةً صغيرةً سمحت له بالعمل ببطء، لكن بثبات، عبر ضرب ما تبقّى من تنظيم داعش في مناطق عراقية صعبة جغرافياً ومناخياً، وأيضاً عبر استمرار تعاونه ومناوراته مع التحالف الدولي.

بالتالي، فإنّ البناء المتواصل لمؤسّسة الجيش العراقي، في ظلّ تراجع المخاطر المُشترَكة، التي واجهها بالتحالف مع الحشد الشعبي طوال العقد الماضي، ستُفضي، بطبيعة الحال، إلى صدام بين الطرفَين مُستقبلاً. ليس في الأمر رؤية أو نبوءة، بل حتمية طبيعية، حصلت في الغزو الروسي لأوكرانيا، حين تصادم الجيش الروسي مع مجموعة فاغنر، وأيضاً حين تقاتلت أخيراً قوّات العشائر العربية مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في سورية، والطرفان كانا جزءاً أساسياً في محاربة «داعش». ويعني ذلك أنّ تعدّدية القوى العسكرية على أرض مُشترَكة ستؤدّي إلى صدامات، ما لم يكن لفريق واحد الأولوية على الجميع. ونادراً ما حصل عبر التاريخ أن تمكّنت فصائل ذات قضية مشتركة من المحافظة على وحدتها، لاعتبارات شخصية بالدرجة الأولى، ثم بفعل تمايز الرؤى.

لذلك، سيصبح الجيش العراقي، العائد عملياً بعد 21 عاماً من حلّه على يد الأميركيين بالذات إلى التشاركية في صياغة القرار الأمني، أمام تحدّيات أكبر من أجل إبعاده عن الحشد الشعبي. أول تلك التحدّيات سيكون سياسياً، بدءاً ممّا تنوي الفصائل العراقية فعله في مواجهة قوّات التحالف الدولي، الباقية في بغداد حتّى إشعار آخر. أمّا ثاني تلك التحدّيات، فمرتبط بالقرار السياسي لدى الحكومة وما إذا كان في وسع رئيسها محمد شيّاع السوداني الفصل بين دوره قائداً أعلى للقوات المسلّحة وبين ضغوط «الإطار التنسيقي»، الجناح السياسي للحشد الشعبي. مع العلم أنّه يُفترَض مبدئياً إجراء الانتخابات التشريعية العراقية في موعد لم يتم تحديده بعد من العام المُقبل، وهو ما سيُلقي بالمزيد من الأعباء على عاتق السوداني. يبقى ثالث التحدّيات بالنسبة للجيش العراقي، وهو المرتبط بالإمساك بالجهة العراقية من الحدود مع سورية، أولوية مطلقة، ومع الأردن بدرجة أقلّ. وهو ملفّ سيكسب فيه الجيش العراقي المزيد من الخصوم، مع كلّ برج يتم تشييده.

أمام تلك التحديات، من الصعب التفكير في أنّ مشهد الصدام بين الجيش العراقي والحشد الشعبي في ضواحي كربلاء، الخميس الماضي، كان مُجرَّد حدثٍ عابر، بل محطّةٌ فاصلةٌ في السيطرة على القرار الأمني في بغداد.

نظرة على ما فات ومحاولة لاستشراف ما هو آتٍ

حسن نافعة

أنهى وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، قبل أيام، زيارةً جديدةً للشرق الأوسط، هي العاشرة منذ انطلاق «طوفان الأقصى»، ولأنّه جاء حاملاً مُقترحاتٍ جديدةً المرّة هذه، قيل إنّها تستهدف التوصّل إلى آلية تنفيذية لصفقةٍ شاملةٍ تضع حدّاً للحرب المشتعلة في قطاع غزّة منذ ما يقرب من 11 شهراً، تستند إلى الخطّة التي سبق للرئيس الأميركي بايدن تقديمها واعتمدها مجلس الأمن، فقد جاء الإعلان عن فشل هذه الزيارة التي عُرفت إعلامياً بـ«زيارة الفرصة الأخيرة» بمثابة اعترافٍ صريح من إدارة بايدن بأنّها باتت عاجزةً عن وقف الحرب، ما يعني أنّ حرب الإبادة الجماعية المُشتعلة في قطاع غزّة مُرشّحةٌ للاستمرار إلى أجلٍ غير مسمّى، وأنّ حسمها بات متوقّفاً، بعد أن لفظت الدبلوماسية أنفاسها الأخيرة، على ما سيجري في الميدان وحده. وإذا صحّ هذا الاستنتاج فمعنى ذلك أنّ المنطقةَ مُقبلةٌ على مرحلةٍ خطيرةٍ تستدعي وقفةَ تأمُّلٍ لإلقاء نظرةٍ فاحصةٍ على ما فات، ولمحاولةً استشراف ما هو آتٍ.

قبل الغوص في تفاصيل هذا العنوان، دعونا نتّفق أولاً على تشخيص حالة عدم الاستقرار، التي تمرّ بها منطقة الشرق الأوسط حالياً، خصوصاً في ظلّ وجود رؤيتين مُتعارضتين تماماً. فهناك فريقٌ يُلقي بالمسؤولية الكاملة على عاتق حركة حماس، بسبب شنّها عملية «طوفان الأقصى» يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ويرى أنّ الحرب الشاملة التي قرّر الكيان الصهيوني شنّها على قطاع غزّة هي مُجرّد ردّة فعلٍ على فعل بادرت إليه «حماس»، إعمالاً لحقّ الدفاع الشرعي عن النفس. ولأنّ التكلفة الفعلية لهذه الحرب، التي لا تزال مشتعلة، أصبحت باهظةً جدّاً، حيث أدّت إلى تدمير قطاع غزّة، وتحويله منطقةً غير صالحة للحياة، وإلى قتل وإصابة ما يقرب من 6% من سكّانه، وإلى تشريد أكثر من مليوني شخص وتعريضهم للجوع والعطش والأمراض الفتّاكة، يُروّج هذا الفريق فكرةَ مفادها بأن «حماس» أخطأت التقدير، وتسبّبت في نكسة أخرى للشعب الفلسطيني كان يمكن تجنّبها.

وهناك فريق آخر، ينتمي إليه كاتب هذه السطور، يتبنّى وجهةَ نظرٍ معاكسة تماماً، ويرى أنّ وصول حكومة يمينية شديدة التطرّف إلى سُدّة الحكم في تلّ أبيب، نهاية عام 2022، هو ما تسبب في إشعال النار في جنبات المنطقة، فقد شرعت هذه الحكومة فور تشكيلها في اتّخاذ سلسلةٍ من الإجراءات التي تُؤكّد رفضها التام الانسحاب من الضفّة الغربية، وتكشف عن وجود خططٍ جاهزةٍ لمصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية لإقامة مستوطنات جديدة فيها، إضافة إلى تقنين جميع المستوطنات القائمة، بما فيها «غير الشرعية»، بل ولم تتردّد هذه الحكومة في اتّخاذ سلسلةٍ من الإجراءات الاستفزازية التي تُؤكّد إصرارها على تقسيم المسجد الأقصى، زمانياً ومكانياً، تمهيداً لهدمه وبناء «الهيكل» على أنقاضه. ولم يكن لذلك كلّه سوى معنىً واحد، أنّ الكيان الصهيوني قرّر تصفية القضية الفلسطينية نهائياً، وأنّ هذه التصفية في طريقها لكي تصبح أمراً واقعاً، سواء وقعت «الطوفان» أو لم تقع، بل يمكن القول إنّ ردّ الفعل المبالغ فيه من حكومة الكيان جاء كاشفاً نيات ومُخطّطات مُسبقةٍ تستهدف التمكين لقيام دولةٍ يهوديةٍ كُبرى قادرةٍ على الهيمنة على المنطقة بأسرها. الأدهى أنّ هذه الحكومة بدت واثقةً من أنّه لم يعد في مقدور النظام العربي الرسمي أن يُحرّك ساكناً لمنعها من تنفيذ مخطّطاتها، ومن ثمّ سوف تتمكّن من مواصلة التطبيع مع قياداته، حتّى في حال تمكّنها من تصفية القضية الفلسطينية. معنى ذلك أنّ «طوفان الأقصى»، وعلى عكس ما يدّعي الفريق الأول، لم تكن سوى ردّة فعل فلسطينية على عدوان صهيوني متواصل على الشعب الفلسطيني، طال ما يقرب من قرن. وتلك هي الرؤية التي تستحقّ، من وجهة نظر كاتب هذه السطور في الأقلّ، الارتكاز عليها عند تقييم ما فات أو استشراف ما هو آتٍ.

> ينبغي أن ينطلق التحليل من أنّ التصعيد الحالي تمّ بمبادرة من الكيان الصهيوني حين شنّ هجوماً واسعَ النطاق على ميناء الحديدة في اليمن
>
> الكُرة في ملعب محور المقاومة، الذي بات عليه أن يردَّ وإلا فإنه يكون قد قَبلَ أن يحتلّ درجةً أدنى في سلّم الردع

في مجال تقييم ما فات، يمكن القول إنّ الشعب الفلسطيني حقّق منذ 7 أكتوبر (2023) ثلاثة إنجازات كبرى. تحقق الأول حين تمكّنت «حماس»، ومعها بقيّة الفصائل الفلسطينية المسلّحة في قطاع غزّة، من مفاجأة جيش الكيان الذي ادّعى أنّه «لا يقهر»، وألحقت به هزيمةً عسكريةً مُؤكّدة، نجحت خلالها في قتل ما لا يقلّ عن 1200 جندي ومستوطن، وأسر ما لا يقلّ عن 250 آخرين. والإنجاز الثاني تحقّق حين صمدت المقاومة ثانيةً في وجه آلة الحرب الصهيونية الجبّارة في مدى ما يقرب من 11 شهراً، وأفشلت جميع الخطط الرامية إلى استعادة الرهائن بالقوّة المسلّحة. وتحقق الإنجاز الثالث حين التفّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة حول مقاومته الباسلة، ورفض تحميلها المسؤولية عن الجرائم البشعة التي يرتكبها جيش الاحتلال، وتمسّك بأرضه، ورفض الفرار والهجرة إلى خارج الوطن، رغم أثمانٍ باهظةٍ دفعها من دمه ومن عرقه ومن دموعه.

لقد أدّت التفاعلات الناجمة عن هذه الإنجازات الثلاثة إلى الدفع بالقضية الفلسطينية نحو صدارة جدول أعمال النظامين الإقليمي والعالمي، ما ساعد في إجهاض (ودفن) المحاولات كلّها، التي استهدفت تصفية هذه القضية. ولأنّ الكيان الصهيوني، في المُقابل، لم يتمكّن من تحقيق أي إنجاز، باستثناء إقدامه على قتل المدنيين الأبرياء وترويعهم ومطاردتهم وتجويعهم، فقد سقطت تماماً، وإلى الأبد، تلك الصورةُ التي سعى إلى ترويجها عن نفسه عقوداً، باعتباره واحةً فريدةً للديمقراطية وسط صحراء شاسعة من الاستبداد العربي، كما تجلّت، في الوقت نفسه، صورته الحقيقية، باعتباره كياناً استيطانياً توسّعياً وعنصرياً، ما ساعد في اندلاع مظاهراتٍ حاشدةٍ شملت العالم بأسره للمطالبة بوقف الحرب، وإنهاء الاحتلال، ومعاقبته على الجرائم التي ارتكبها، ولا يزال يرتكبها في حقّ الشعب الفلسطيني. كما أدّت هذه التفاعلات إلى مسارعة بقيّة مكوّنات محور المقاومة في المنطقة، خصوصاً حزب الله في لبنان وأنصار الله في اليمن وبعض فصائل المقاومة الإسلامية في العراق، إلى القيام بعمليات دعمٍ وإسنادٍ استهدفت بعثرةَ وتشتيت الجهد العسكري لجيش الكيان الصهيوني، وممارسة أقصى قدرٍ من الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية على هذا الكيان، وهو ما نجحت فيه إلى حدّ بعيد، خصوصاً بعد أن تحوّلت الجولة الحالية من الصراع مواجهةً إقليميةً مسلّحة بين محور المقاومة ككلّ، من ناحية، والكيان الصهيوني المُتحالف مع الولايات المتّحدة والغرب، من ناحية أخرى.

ولاستشراف ما هو آتٍ، ينبغي أن ينطلق التحليل من نقطةٍ محوريةٍ مفادها بأنّ التصعيد الحالي جرى بمبادرة من الكيان الصهيوني، حين قرّر شنّ هجومٍ واسعٍ على ميناء الحديدة في اليمن، أسفر عن مقتل وإصابة عشرات، ثمّ شنّ هجوماً دقيقاً على ضاحية بيروت الجنوبية، أسفر عن اغتيال فؤاد شكر، أكثر شخصية عسكرية في حزب الله أهمّيةً. وأخيراً، حين قرّر شنّ هجوم مفاجئ على طهران، لم يعترف به علناً، أسفر عن اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، في أثناء وجوده في العاصمة الإيرانية بدعوةٍ رسميّة للمشاركة في مراسم تنصيب الرئيس الإيراني الجديد.

في تفسير دوافع هذا التصعيد، يرى فريقٌ من المراقبين أنّه تمّ بقرارات فردية اتّخذها نتنياهو بمفرده، باعتباره صاحب مصلحةٍ شخصيةٍ، ليس في استمرار الحرب فحسب، وإنّما في توسيع نطاقها أيضاً، خصوصاً أنّه سعى دائماً إلى جرّ الولايات المتّحدة للمشاركة في حرب على إيران لتدمير برنامجها النووي أو حتّى تغيير نظامها السياسي. وهناك فريق آخر يرى أنّ نتنياهو لا يجرؤ على اللجوء إلى هذا المستوى من التصعيد، إلّا بعد الحصول على ضوءٍ أخضرَ من إدارة بايدن، ويُؤكّد أنّ الأخيرة غيّرت من سياستها التقليدية الرامية للتهدئة، ليس في منطقة الشرق الأوسط وحدها، وإنّما في العالم كلّه، بدليل إقدام الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، على التصعيد في الحرب الدائرة في الساحة الأوكرانية، ما يعني أنّ إدارة بايدن أصبحت جاهزةً ومستعدّةً للدفاع عن الكيان الصهيوني في حال تعرّضه للردّ من محور المقاومة، وربّما للهجوم أيضاً، إذا لزم الأمر، بدليل تبنّي بلينكن في زيارته أخيراً موقف نتنياهو الرافض لوقفٍ دائم لإطلاق النار والانسحاب الكامل من القطّاع، ما يعني التراجع عن الخطّة التي طرحها بايدن واعتمدها مجلس الأمن.

وبصرف النظر عمّا إذا كان قد حصل على ضوءٍ أخضرَ من إدارة بايدن أم لا، فقد أصبح نتنياهو في وضع يسمح له بالادّعاء أنّ الكيان الصهيوني ما زال يُشكّل القوّةَ الرئيسةَ في المنطقة، ومن ثمّ بات يهيمن على مفاتيح الردع من جديد. ولأنّ التصعيد جرى فعلاً في أكثر من جبهة، فقد أصبحت الكُرة في ملعب محور المقاومة الذي بات عليه أن يردَّ، وأن يأتي ردّهُ أقوى من الضربات التي تلقّاها، وإلّا فإنه يكون قد فقد هيبته تماماً، وقَبلَ أن يحتلّ، من الآن فصاعداً، درجةً أدنى في سلّم الردع. صحيحٌ أنّ محور المقاومة تصرّف بحكمة، بتجنّبه الردّ أثناء جولة المفاوضات الأخيرة، حتّى لا يُتّهم بتعمّد إفشالها، لكنّ الطريق أصبحت مفتوحةً أمامه الآن. لذا يمكن القول إنّ أيّاماً صعبةً تنتظر المنطقة، خصوصاً بعد أن بدأ نتنياهو يدرك أنّه لم يعد بقدوره الانفراد بـ«حماس» وافتراسها على حدة، قبل أن يعود لافتراس الآخرين، وأنّ معركته الحقيقية هي مع محور المقاومة ككلّ. أمّا العنوان الحقيقي لهذه المعركة فهو: لمن تكون الهيمنة في منطقة الشرق الأوسط في المرحلة المُقبلة؟

(أكاديمي مصري)

عالم من دون أطفال غزّة

يقظان التقي

يشكل إحصاء الشهداء تحدّياً حقيقياً يومياً في غزّة، التي تتعرّض للقصف وتحوّل جزءٌ كبيرٌ منها دماراً. وتُقدّر وزارةُ الصحّة الفلسطينية أنّ عدد القتلى تجاوز خلال نحو 11 شهراً من الأعمال الإسرائيلية الانتقامية والعشوائية الـ40 ألفاً. رقم قاتل يُسلّط الضوء على حجم الخسائر في القطاع، وعلى توتّر حياة ملايين الفلسطينيين، في حين يُظهر بقيّة العالم عجزاً عن وقف الحرب والأبارتهايد، ما يُمثّل عصراً جديداً من الجريمة والعزل والفصل والتمييز، وإنتاج المجازر والاضطهاد، والتوحّش الشديد في تجاوز القوانين وحقوق الفلسطينيين الأساس.

لا تُفرّق إحصاءات هيئة الصحّة العامّة الفلسطينية بين المدنيين والمقاتلين. وتقول «إنّ 75% من إجمالي عدد الضحايا هم من النساء والأطفال، من أولئك الذين استُهدِفوا داخلَ منازلهم أو في أماكن سكنهم ولجوئهم في المشافي ومدارس الإيواء. ما يعني فقدان 40 ألفاً من العائلات، أي 40 ألف امرأة وطفل وشابّ وبالغ ومسنّ لم يعودوا موجودين. وهناك الأطفال الذين لن يكبروا أبداً، ولن يفعلوا ذلك مُطلقاً.

تفيد تقارير منظّمة الأمم المتّحدة للطفولة (يونيسف) بأنّ الأطفال في غزّة يعيشون ظروفاً صعبةً نتيجةَ الصراع المستمرّ والحصار المفروض على القطاع. الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن سنتَين يُشكّلون نسبةً كبيرةً من الضحايا، إذ قُتِل ما لا يقلّ عن 2100 رضيع وطفل صغير، والظروف الإنسانية تزداد سوءاً، فيتعرّض الأطفال للخطر (الرومان القدماء كانوا قادرين على إقرار حقوق الأطفال الذين لم يولدوا بعد).

يوميّاً، ينشر الإعلام صوراً تظهر آباء يحملون أشلاءَ أطفالهم داخل أكياس، أو صورَ النساء اللواتي أُجبرنَ على النزوح القسري مشياً على الأقدام مسافاتٍ تقدَّر بعشرات الكيلومترات، وسط كثافة النيران والموت، إذ لا شيء يمكن إدراكه بقوّة أكثر من الإحساس بعمق سوء الأوضاع، إذ يفتقر الناس ظروف الحياة العادية، والبنى والهياكل الاجتماعية، ويعانون من سوء التغذية، ونقص الرعاية الصحّية الإنسانية، بسبب تدمير البنية التحتيّة وندرة المواد. يوجد في غزّة 1,1 مليون أنثى، وفي كلّ ساعة تُقتَل اثنتَان من الأمّهات في ظلّ استمرار حرب الإبادة. غزّة أصبحت مقبرةَ النساء والفتيات والأطفال. يوجد في غزّة 52 ألفاً و500 رضيع يواجهون خطر الحريق والجوع والجفاف، أو فقدان ذويهم بقنابل الاحتلال التي تتساقط، فضلاً عن مخاطر الاكتظاظ والمرض والشلل، بسبب غياب أبسط لوازم الطعام والشراب والدواء، إضافةً إلى تكدّس الناس في أماكنَ غير آمنة.

وتُقدّر الأمم المتّحدة عدد الأطفال الفلسطينيين غير المصحوبين بذويهم بنحو 19 ألفاً، وتعاني الوكالات الدولية المعنية بشؤون الإغاثة من صعوبات لمّ الشمل، إذ غالباً ما يكون الأطفال النازحون متروكين تماماً بعيداً من عائلاتهم، يواجهون الظروف المأساوية الصعبة والمستحيلة. وتواجه تلك الوكالات تحدّيات حقيقية في رصد الأعداد الحقيقية إزاء عنف الدمار والقتل والتهجير اليومي. فتسجيل بيانات المفقودين (أكثر من 10 آلاف) مسألةٌ مُعقّدةٌ جدّاً. والصحافيون الفلسطينيون، والمستجيبون الأوائل، وعمّال الإغاثة الدوليون، ومنظّمات مراقبة ضحايا الحرب، يقولون جميعهم «إنّ العدد الرسمي للقتلى والمفقودين قد يكون أكبر بكثير، حيث فوضى الحرب والقصف تقلب رأساً على عقب نظاماً قوياً لإعداد التقارير لتتبع الضحايا والتعرّف إلى الموتى»، ما فتح الباب أمام انتقادات لإحصائيات وزارة الصحّة في غزّة، على الرغم من أنّ أعداد الضحايا في الحروب الماضية قد تمّ تأكيدها من قبل خبراء مُستقلّين ومنظّمات مستقلّة في الأمم المتّحدة.

يُعتقَد أنّ آلاف الجثث لا تزال مدفونةً تحت الأنقاض من دون إمكانية التعرف إلى أصحابها، ولم يتم انتشال سوى أجزاء أو قطع من أمكنة القصف، أو الأكياس المملوءة بأجزاء من أجساد عائلات بكاملها، لا سيّما الأطفال منهم، في مشهد غير مسبوق في الحروب العالمية، بما في ذلك الهجوم على المستشفيات واحتجاز العاملين في مجال الرعاية الصحية وقصفهم بالقنابل. أخيراً، وسّعت الوزارة بياناتها لتشمل الحالات التي فُحِصَت لأشخاص أُبلِغ عن وفاتهم من أفراد الأسر أو وسائل الإعلام المحلّية لتشمل الجثث مجهولة الهُوِيَّة، أو الذين جرى تأكيد هُوِيَّاتهم جزئياً فقط. لكن المعلومات في القطاع أفضل بكثير من جميع الصراعات الأخرى في أوكرانيا وسورية والسودان وإثيوبيا والكونغو وأفغانستان، رغم أنّه في حالات كثيرة قُتِلت عائلاتٌ بأكملها في غارة واحدة، ولم يبق أحدٌ للإبلاغ عن وفاتها. الأمم المتّحدة ساندت تلك الأرقام، وبروتوكول الإبلاغ عن الوفيات يأتي «موثوقاً تماماً»، لكن مع تفاقم العنف، ومحاصرة القوّات الإسرائيلية مستشفيات عديدة وتدميرها، انهار النظام الصحّي، وهجّر غالبية السكّان مرّاتٍ، وانقطعت شبكات الهاتف المحمول والإنترنت، وقام الاحتلال بفصل شمال غزّة عن جنوبها، ممّا جعل من الصعب على العاملين في مجال الرعاية الصحّية معرفة من استشهد وأين ومتى، لغياب البيانات والإعلام مع استهداف الصحافيين. لقد أبلغت وزارة الصحّة في غزّة تاريخياً عن بيانات دقيقة من الوفيّات، ولم يُعثَر على أيّ دليلٍ على تضخيم المُعدّلات.

> لم يعد هناك شكوك عالمية في أنّ الإبادة الجماعية في حقّ المدنيين في غزّة أكبر من تلك التي وقعت في رواندا 1994، وفي الحرب اليوغوسلافية (1991 - 2001)
>
> يُعتقَد أنّ آلاف الجثث لا تزال مدفونةً تحت الأنقاض من دون إمكانية التعرف إلى أصحابها، ولم يتم انتشال سوى أجزاء أو قطع من أمكنة القصف، أو الأكياس المملوءة بأجزاء من أجساد عائلات بكاملها، لا سيّما الأطفال منهم

يستطيع العالم أن يشعر بالغضب الكبير من قتل الأطفال والفظائع التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في نبش الجثث وتشويهها، وحتّى سرقة الأعضاء، وهي جرائم تتعارض مع موادّ اتفاقية جنيف 1949، وتستدعي تدابيرَ وقائيةً تتيح بصورة فعّالةٍ وقفها وإحالتها على محاكم جنائية خاصّة (استغرقت نحو 10 سنوات في يوغوسلافيا)، وتصطدم بالفيتو في مجلس الأمن على خلفيةٍ سياسيةٍ ومصالحَ دولية. ومن الأشياء السالبة، التي تحتفظ بها ذاكرة التاريخ، أنّ الأغلبية العظمى من الإسرائيليين لا تُشكّك في الاحتلال «غير القانوني» بموجب قرار حديث لمحكمة العدل الدولية، ويواصلون تأييد عملية الإبادة العنصرية التي تستهدف كلّ شيء لأهداف الانتقام الكلّي، وردع الفلسطينيين عن أيّ مقاومة مسلّحة للاحتلال في المستقبل، وتأليبهم على حركة المقاومة «حماس».

هذا الوضع المأساوي يزيد من حاجة «يونيسف»، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، والمنظّمات الإنسانية، الى تمويلاتٍ ودعمٍ أكثر تلبيةً لاحتياجات الأطفال والمدنيين، ولحمايتهم من الأذى. هذه المسألة لا تقتصر على الحرب في غزّة فقط، بل تمتدّ إلى العديد من الحروب والنزاعات الأخرى في مختلف أنحاء العالم. آخر تقرير لـ«يونيسف» يُركّز في التحدّيات التي يواجهها الأطفال في العالم، في ظلّ أزمات النزاعات والحروب والأزمات المناخية، وأنّ 466 مليون طفلٍ يعيشون في مناطق تتعرّض لعدد متزايدٍ من الأزمات، في مناطق مثل غرب أفريقيا ووسطها، وأطفال غزّة هم الأكثر عرضةً للمآسي.

يُدفَن الموتى ويُعالَج الجرحى، لكن يبقى أولئك غيرُ المرئيين، الذين لا يُعثر عليهم، وتجرى محاولات إنقاذهم بطرق متعثّرة، ووكالات البحث التابعة للصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر الفلسطيني تقف عاجزةً (تصف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأوضاع في غزّة بالأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية)، ولم يعد هناك شكوك عالمية في أنّ الإبادة الجماعية المرتكبة في حقّ المدنيين أكبر من تلك التي وقعت في رواندا 1994، وفي الحرب اليوغوسلافية (1991 - 2001).

شراهة إسرائيل للقتل ولانتهاك حقوق الإنسان تأخذ العالم إلى حيث تشاء فقط، لأنّ الأخير يغضّ الطرفَ عنها، فيما تدعو الأمم المتّحدة إلى وقف نار الحرب فوراً، وتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads